الأنباء
لمشاهدة الصفحة PDF
الثلاثاء 28 نوفمبر 2017

ترتيب الكويت بمؤشر الأعمال لا يتناسب مع إمكاناتها

البنك الدولي: لا بد من وجود قطاع خاص قوي يدفع أجوراً مرتفعة

أكد نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حافظ غانم أن انخفاض سعر النفط فرصة من أجل العمل معا مع البلدان المنتجة للبحث عن فرص جديدة لتنويع مداخليها الاقتصادية.

وأضاف في لقاء صحافي أن هناك حاجة لوجود قطاع خاص قوي وناجح تمكنه من دفع أجور مرتفعة، مشيرا إلى أن هذا لن يتأتى إلا من خلال تحسين مناخ الاعمال.

وقال حافظ إن الكويت تشهد تحسنا في مناخ الأعمال لزيادة الاستثمارات وفرص العمل، مضيفا أن ترتيب الكويت في مؤشر بيئة الأعمال عند المرتبة الـ 96 عالميا وهو لا يتناسب مع إمكانياتها اذ يفترض أن تكون بالمرتبة الـ 20 عالميا.

وأشار إلى أن التنويع الاقتصادي أصبح ضرورة، مشيرا الى أن البنك يقدم دراسات الى الكويت منذ ستينيات القرن الماضي تختص بضرورة تنويع الاقتصاد وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل.

وحول أسعار النفط، أكد غانم ان خبراء البنك الدولي يتوقعون أن يتراوح سعر برميل النفط بين 60 و70 دولارا على المدى الطويل وان يظل على هذا المستوى، داعيا الدول التي تعتمد على البترول كمصدر للثروة تنويع مصادر دخلها من قطاعات أخرى.

وقال غانم إن البنك يعمل على طلبات أي دولة تريد المشورة في موضوعات عدة ومنها موضوع الأجور، لافتا إلى ضرورة تغيير منظومة الدعم في كل دول المنطقة «لأنها قديمة ولا تتناسب مع ظروف القرن الحالي».

حافظ غانم ومسؤولون بالبنك أثنا اللقاء

الدعم النقدي يواكب التطور ويسمح بوصوله إلى مستحقيه

أكبر شراكة للبنك مع الكويت تتمثل في التعليم

سعر برميل النفط سيظل بين 60 و70 دولاراً على المدى الطويل

وأوضح أن البنك لا ينسق في الوقت الحالي مع الكويت فيما يختص بتقديم المشورة لعلاج خلل هيكل الدعوم، مشيرا إلى أن تغيير منظومة الدعم بشكل عام في الدول أصبح ضرورة لكي تتواكب مع القرن الواحد والعشرين ليصبح الدعم نقديا بدلا من العيني من اجل ضمان وصوله إلى مستحقيه.

وبين أن من ضمن الشراكة مع الكويت تنمية قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة والعمل على دراسات بالتعاون مع الحكومة الكويتية في مجالات عدة، منها برامج لسوق العمل والتجارة والصناعة.

وذكر انه من الممكن زيادة الاستثمارات الخاصة عبر الاستثمار في مشاريع البنية التحتية مثل الطاقة والنقل والمياه، مشيرا الى أن دولا عدة استطاعت ان تستقطب استثمارات القطاع الخاص في هذا المجال مثل المملكة المغربية.

وأفاد بأن تغيير الاقتصاد يجب أن يكون عبر إصلاح منظومة التعليم بطريقة تمهد لتحضير الشباب لبيئة العمل، ولا بد من إعادة النظر من جانب الحكومات في دور القطاع الخاص للمساهمة في البرامج، إضافة إلى إعادة النظر أيضا في دور المرأة وتمكينها.

ولفت الى أن دور البنك الدولي المساهمة في زيادة الشمولية الاقتصادية وتوفير الفرص الاقتصادية للشباب وهو ما يتم العمل عليه في بعض المناطق في الدول العربية لاسيما المهمشة اقتصاديا.

وأكد سعي البنك الى تشجيع القطاع الخاص في إعادة إعمار بعض البلدان التي تضررت من الحروب لاسيما البنى التحتية.

وقال غانم إن أكبر شراكة للبنك مع الكويت تتمثل في مجال التعليم من خلال برنامج تحسين جودة التعليم المدرسي بنظام الخدمات الاستشارية المسددة.

وأضاف أن البنك يعمل من خلال تغيير فلسفة التعليم للأفضل علاوة على تغيير «حوكمة» التعليم في عموم المنطقة وكيفية المساعدة من جانب القطاع الخاص وتقديم المشورة لتخريج نماذج مؤهلة لسوق العمل.

وشدد على ضرورة تطوير التعليم التطبيقي في المنطقة بالمشاركة مع القطاع الخاص، مستدلا على نموذج تم تطبيقه في المملكة المغربية في مجال صناعة السيارات من خلال شراكة بين القطاعين لتدريس الشباب علوما متخصصة في هذا المجال، إذ نجحت التجربة من خلال توفير بيئة عمل لأكثر من 90٪ من الخريجين.

وقال غانم إن البنك الدولي يعمل مع الدول الغنية التي لا تحتاج الى دعم اقتصادي بقدر احتياجها الى دعم فني مثل دول الخليج وبعض البلدان الأوروبية.

الشركة عقدت ندوة «عصر الروبوتات» بالتعاون مع مجموعة «كاندريام»

السبيعي: «الكويتية للاستثمار» تدرس إنشاء محفظة للاستثمار في قطاع تكنولوجيا الروبوتات

بدر السبيعي

قطاع تكنولوجيا الروبوتات يشهد نموا ملحوظا خلال الاونة الاخيرة

محمود فاروق

قال الرئيس التنفيذي في الشركة الكويتية للاستثمار بدر السبيعي، إن الشركة تدرس حاليا إنشاء محفظة للاستثمار في قطاع تكنولوجيا الروبوتات، مبينا أنه في حال الاستقرار على مدى جدوى هذا الاستثمار سيتم التعامل معه بشكل رسمي من خلال التقدم إلى الجهات الرقابية لأخذ الموافقات الرسمية المتعلقة بهذا الشأن.

واضاف السبيعي في تصريح صحافي على هامش الندوة السنوية التي عقدتها الشركة أمس بالتعاون مع مجموعة «كاندريام» للاستثمار، تحت عنوان «عصر الروبوتات» ان الشركة حرصت خلال الندوة على استعراض مستقبل الاستثمار في الربوتات ومدى الحاجة لها في أداء المهام اليومية.

ويأتي اهتمام الشركة الكويتية للاستثمار بمناقشة قطاع تكنولوجيا الروبوتات نظرا لما يشهده القطاع من نمو كبير خلال العامين الأخيرين، وسط توقعات بأن تؤدي ثورة الروبوتات إلى خلق ثروات هائلة في المستقبل المنظور كما كانت عليه الحال خلال الثورات الصناعية.

وتحرص الكويتية للاستثمار على إطلاع مستثمريها ومساهميها وعملائها بالمستجدات التي تطرأ على المشهد الاقتصادي الإقليمي والعالمي، لاسيما القطاعات والأنشطة الاستثمارية الناشئة والتي تتنامى سنويا أبرزها «تكنولوجيا الروبوتات»، حيث يؤكد الخبراء أهمية الاستثمار فيها لما تحققه من عوائد جيدة.

ندرس جدوى الاستثمار في تكنولوجيا الروبوتات لاتخاذ الإجراءات الرسمية بذلك

قطاع الروبوتات شهد نمواً خلال العامين الأخيرين وسط توقعات بتحقيق ثورة هائلة منه

وتشير البيانات والتقارير الاقتصادية الحديثة إلى إن الاستثمار في هذا القطاع مهم لأنه المستقبل على جميع الأصعدة والقطاعات المرتبطة بالإنسان، ومع استمرار التكنولوجيا الحديثة والروبوتات المتطورة في إحداث ثورة في عمليات التصنيع والتواصل، فإنها جاهزة لتغيير الطريقة التي نعيش بها وذلك بمساعدتنا في إجراء بعض الأعمال والوظائف التي سيتم الاستغناء عن جهود الإنسان بها، كما أنها بدأت باقتحام حياتنا الاجتماعية من جميع النواحي.

من ناحية اخرى قال مساعد المدير العام لقطاع إدارة الأصول في الشركة الكويتية للاستثمار عماد تيفوني ان الشركة ارتأت أن تقوم بشيء مختلف هذه السنة، وبدلا من التحدث عن التوقعات، وهي لاتزال أمرا أساسيا، قلنا: لماذا لا نتحدث عن المستقبل، وهو الموضوع الرئيسي للندوة.

واضاف: «أنا واثق أن الكثيرين منكم قد قرأوا أن أحد أقوى التوجهات الكبرى في القرن الحادي والعشرين قد بدأ يتجلى بسرعة كبيرة، والعالم يعيش اليوم ثورة قوامها الروبوتات والابتكار والتكنولوجيا، وباتت هذه العناصر الأساسية تشكل بقوة سياقا عالميا للنمو وأصبح هذا السياق يحدد شكل المستقبل.»

وتابع قائلا: «أصبح للتطور التكنولوجي المتسارع تأثير قوي على حياتنا اليومية وبطرق عدة، فهو يؤثر الآن على عملنا وعلى اقتصادنا أيضا، وسواء كنا نتحدث عن الذكاء الاصطناعي أو الواقع الافتراضي أو التعلم بواسطة الآلة أو شبكة الإنترنت لا يمكن إغفال حقيقة كون البرمجة المتطورة وعلم الروبوتات يتطور بطرق عديد، وهذه القائمة لا نهاية لها».

وناقشت الندوة التي القاها رئيس الأسهم التخصصية في مجموعة كاندريام للاستثمار، رودي فان دن إيندي، كيفية تأثير «التكنولوجيا المبتكرة» على حياتنا والعالم الذي نعرفه من حيث الصناعة إلى التكنولوجيا الاصطناعية والتعلم العميق الذي بدوره سيغير الواقع الافتراضي والطريقة التي نعيشها.

«إرنست ويونغ»: شهدت 5 صفقات بقيمة 914 مليون دولار في الربع الثالث

الكويت تقفز للمركز الثاني بصفقات الاندماج والاستحواذ في الشرق الأوسط

قفزت الكويت الى المركز الثاني بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث قيمة صفقات الاندماج والاستحواذ في الربع الثالث من 2017، حيث شهدت الكويت 5 صفقات بقيمة 914,8 مليون دولار، وذلك بحسب أحدث تقرير لـ «إرنست ويونغ» حول أنشطة الاندماج والاستحواذ بالمنطقة. وقد احتلت السعودية المرتبة الأولى، حيث شهدت 5 صفقات بقيمة 1,6 مليار دولار، بينما سجلت الإمارات 21 صفقة بقيمة 547,4 مليون دولار.

وكشف التقرير أن دول المنطقة شهدت الإعلان عن 76 صفقة في الربع الثالث من 2017، بانخفاض قدره 10٪ بالمقارنة مع 84 صفقة في الفترة نفسها من 2016، بينما ارتفعت قيمة الصفقات بنسبة 23٪ لتصل إلى 4,3 مليارات دولار، مقارنة مع 3,5 مليارات دولار في الربع الثالث من 2016.

ومن بين الصفقات الـ 76 التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الربع الثالث من 2017، كان قطاع البنوك وأسواق رأس المال أعلى القطاعات أداء بقيمة بلغت 1,5 مليار دولار، يليه قطاع الاتصالات بقيمة إجمالية بلغت 847 مليون دولار.

صفقات جديدة

وفي هذا السياق، قال رئيس خدمات استشارات الصفقات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى «إرنست ويونغ» فل غاندير: «لايزال المديرون التنفيذيون في المنطقة واثقين من سوق صفقات الاندماج والاستحواذ، حيث عبر 65٪ من المشاركين في استطلاع الرأي عن عزمهم مواصلة السعي وراء الصفقات في الأشهر الـ 12 المقبلة».

23٪ نمو قيمة صفقات الاندماج والاستحواذ بالمنطقة إلى 4,3 مليارات دولار

استحواذ «المملكة القابضة» على حصة بالبنك السعودي الفرنسي بقيمة 1,5 مليار دولار

وقد شهدت صفقات الاندماج والاستحواذ المحلية أكبر زيادة على أساس سنوي، حيث ارتفع عدد الصفقات بنسبة 17٪ بينما ارتفعت قيمتها بنسبة 343٪. وعلاوة على ذلك، ارتفع متوسط حجم الصفقات المحلية بنسبة 258٪ مقارنة بالربع الثالث من 2016. غير أن الصفقات الواردة والصادرة لم تكن على نفس المستوى، إذ انخفضت بنسبة 21٪ و26٪ على التوالي مقارنة بالربع الثالث من 2016.

وكانت أكبر صفقة تم الإعلان عنها في الربع الثالث من 2017 «في انتظار الموافقات التنظيمية وإكمالها» هي لاستحواذ على حصة أقلية في البنك السعودي الفرنسي، بقيمة 1,5 مليار دولار من قبل شركة المملكة القابضة.

التطورات الرقمية

يشعر المديرون التنفيذيون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالضغط نتيجة تغير نماذج الأعمال الحالية، حيث يشير ثلثهم تقريبا إلى تأثير التكنولوجيا الرقمية والتحول كقوة أساسية وراء سلوكيات العملاء المتغيرة، فضلا عن أنها تزيد حدة التهديدات من المنافسين والشركات الناشئة المتقدمين رقميا.

وأضاف رئيس خدمات استشارات صفقات الاندماج والاستحواذ وأسواق رأس المال بالمنطقة لدى «إرنست ويونغ» أنيل مينون: «نشهد فترة غير مقيدة إلى حد ما، حيث يراها الساعون إلى صفقات الاستحواذ كأفضل وقت ممكن للقيام برهانات طويلة المدى، ويتنافس البائعون فيها بسبب الغموض في سياسة التسعير وتقلبات الجغرافيا السياسية. وبما أن الأسهم الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تثير اهتمام البائعين، فإننا نتوقع أن تنخفض فجوة التقييم في المنطقة».

«كابيتال أنتلجنس»: الشركة حافظت على تصنيف ائتماني عند «BBB-»

الصقعبي: مركز مالي متين لـ «المزايا» محصن تجاه التقلبات السوقية

أعلنت شركة «كابيتال انتلجنس» في مراجعتها السنوية للدراسة الائتمانية التي سبق ان قامت بها على مجموعة شركات المزايا القابضة، حيث بينت أن «المزايا» قد حافظت على تصنيفها الائتماني وهو تصنيف BBB- (أي ضمن الدرجة الاستثمارية) على المدى الطويل وتصنيف A3 على المدى القصير مع نظرة مستقبلية مستقرة.

واستندت الوكالة في دراستها الائتمانية وفي إصدارها درجات الجدارة الائتمانية إلى تصنيف مختلف أنواع الديون والمنتجات المالية المركبة ذات المخاطر المتعددة للشركة، وذلك بعد تقويم الوكالة للملاءة المالية للمزايا وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية والقروض لمصدر الأوراق المالية بشكل واف وفي الوقت المحدد لذلك.

وأشار التقرير الى أن «المزايا» لديها نموذج عمل متنوع وموزع المخاطر من جوانب متعددة، مشيرا إلى نشاط الشركة الأساسي القائم على التطوير العقاري وفق توزيع جغرافي موزون من جهة وتوزيع نموذج عمل يجمع بين المشاريع المطورة بهدف البيع والمشاريع المطورة بهدف الإيجار.

وبين التقرير أن التصنيف الائتماني الذي حافظت عليه الشركة على المدى الطويل يرتبط بمخاطر الائتمان ذات فترة الاستحقاق التي تزيد على سنة، الأمر الذي أظهر قدرة المزايا على الوفاء بالتزاماتها المالية طويلة المدى وذلك بحصول الشركة على درجة BBB- على المدى الطويل، في حين بين التقرير أن التصنيف الائتماني الذي حافظت عليه الشركة على المدى القصير يتعلق بمخاطر الائتمان ذات فترة الاستحقاق التي لا تزيد على سنة والذي حازت به الشركة درجة A3.

وقد عكف التقرير بشكل كبير على عمليات الشركة التشغيلية الخاصة بتطوير العقارات، مبينا أن معدل الاقتراض بشركة المزايا يميل إلى الاعتدال آخذا بعين الاعتبار نسبة الدين مقابل حقوق الملكية، علاوة على أن طبيعة القروض بالشركة هي قروض متوسطة إلى طويلة الأجل، واصفا إياها بالقروض المستقرة وذلك لأن القروض قصيرة الأجل تعتبر قروضا مغطاة بالكامل مقابل سيولة نقدية متوافرة وأصول قابلة للتسييل بميزانية الشركة حاليا في حين أن القروض المتوسطة إلى طويلة الأجل تعتبر قروضا مدعومة بإيرادات الشركة الناجمة عن البيع والتأجير والتي تشكل النسبة الأكبر من الإيرادات الإجمالية.

من جهة أخرى، عرج التقرير على الأسباب غير المتعلقة بالأمور المالية والتي ساهمت في محافظة المزايا على هذا التصنيف، ومنها أن لدى مجموعة المزايا خطة عمل استراتيجية واضحة المعالم وذات تفصيل دقيق لكل عمليات الشركة وأهدافها وإيراداتها وبياناتها المالية والذي يتم تحديثها بشكل دوري ربع سنوي بما يتماشى مع كل المستجدات في عمليات الشركة خلال السنة، والتي تضمنت بشكل كبير نموا في إجمالي إيرادات الشركة من المشاريع المدرة للدخل وتنوعا في أسواق جغرافية متعددة، إضافة إلى تنوع في منتجات عقارية مختلفة تحت علامات فكرية وتجارية خاصة بمجموعة المزايا.

وأشاد التقرير بنتائج الشركة المالية المعلنة للسنة الحالية متمثلة في أرباح الشركة وجداول التدفق المالي التي أظهرت نموا واستقرارا في مبيعات الشركة وانخفاضا في معدلات الاقتراض ونموا في المداخيل الإيجارية الأمر الذي يعزز من التوقعات المستقبلية لأداء الشركة في العامين 2018 و2019.

وقال رئيس التنفيذي للمجموعة م.إبراهيم الصقعبي: إن شركة المزايا ذات مركز مالي متين وقادرة بشكل انسيابي على الوفاء بكل قروضها قصيرة وطويلة الأجل. وأضاف أننا في شركة المزايا نحرص على تلبية حاجة المستثمرين والمساهمين في الشركة، وذلك عن طريق سد فجوة المعلومات بينهم وتوفير بيانات سهلة الفهم وموجزة وموثوقة عن مستوى المخاطر في الشركة من باب الشفافية وبناء الثقة.

وأضاف الصقعبي: إن تصنيف المجموعة الائتماني إنما يصب في فتح باب التعاون مع المهتمين والمستثمرين في الشركة وفتح آفاق جديدة للدخول في استثمارات متعددة وكيانات متنوعة، وها نحن اليوم في شركة المزايا القابضة نعمل وفق نموذج ديناميكي، حيوي، مستقر وذي مردود إيجابي مدروس المخاطر من شأنه أن يعزز من مسيرة المزايا للفترة المستقبلية.

م.إبراهيم الصقعبي

قدرة الشركة عالية على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل مقابل مبالغ نقدية متوافرة في ميزانيتها

معدل الاقتراض يميل إلى الاستقرار والاعتدال وفقاً لنسبة الدين مقابل حقوق الملكية

إجمالي قروض الشركة المالية يصب في القروض متوسطة إلى طويلة الأجل